Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات المشروع

رقم التقرير:24AB7634 أيلول/ سبتمبر 2014 **مرحلة المفهوم**

(تم انشاء رقم التقرير تلقائيا بواسطة IDU وينبغي عدم تغيرها)

اسم العملية	المشروع الطارئ للدعم التكميلي للموازنة في قطاع غزة
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
البلد	الضفة الغربية وغزة
القطاع	خدمات اجتماعية أخرى (100%)
معرّف العملية	P152527
أداة الإقراض	إقراض لتنفيذ سياسات تنموية
الجهة/ الجهات المقترضة	منظمة التحرير الفلسطينية
الوكالة المنفذة	وزارة المالية
تاريخ إعداد وثيقة معلومات المشروع	16 أيلول/ سبتمبر 2014
التاريخ المتوقع للتقييم	52 أيلول/ سبتمبر 2014
التاريخ المتوقع لموافقة مجلس الإدارة	30 تشرين أول/ أكتوبر 2014
القرار الناشئ عن عملية المراجعة المشتركة	في أعقاب عملية المراجعة المشتركة والشاملة، فقد جرى اتخاذ قرار يقضي بمواصلة العمل على إعداد هذه العملية

I. القضايا التنموية الرئيسية والأساس المنطقي لمشاركة البنك الدولي

من خلال الدعم المقدم من البنك الدولي، والمتاح من خلال برنامج منح السياسات التنموية، وعلى الرغم من المعيقات والقيود الاقتصادية والسياسية الجمّة، فقد تمكنت السلطة الفلسطينية، على مدى السنوات الست الماضية، من تنفيذ عدد من الإصلاحات الناجحة. وضمن جملة من الأمور الأخرى، فقد تمكنت السلطة الفلسطينية، على سبيل المثال، من الحفاظ على درجة جيدة من ضبط الأوضاع المالية العامة، مع التقليل من عجزها المالي المتكرر من نسبة 24 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2009 إلى ما نسبته 11 بالمائة في العام 2013.

ومع ذلك، ونظراً للصدمات التي كانت خارجة عن نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية، فقد كانت مؤشرات الأداء الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية تشهد ضعفاً كبيراً منذ العام 2012. وفي أعقاب فترة دامت خمس سنوات ما بين العامين 2007 و 2011 وشهدت فيها الأراضي الفلسطينية نمواً اقتصادياً قوياً، وصلت ذروته في العام 2011 عند نسبة نمو بلغت 12 بالمائة، إلا أن هذا النمو الذي شهده الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية قد بدأ بالتراجع في العام 2012، لينخفض إلى نسبة 6 بالمائة وليواصل الانخفاض إلى نسبة 2 بالمائة خلال العام 2013، الأمر الذي أفضى إلى انكماش الدخل الحقيقي للفرد الواحد عند هذا المعدل المتدني من النمو الاقتصادي في العام 2013.

علاوة على ذلك، وفي ظل الجمود الأخير الذي شهدته محادثات السلام التي تدعمها الولايات المتحدة، فقد ازدادت حالة عدم اليقين فيما يخص التوقعات السياسية والاقتصادية، كما أضحى الوضع صعباً، وبصفة خاصة في قطاع غزة. وفي أعقاب فشل عملية السلام، تدهورت العلاقات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبلغ هذا التدهور ذروته حين تجسد في الصراع العسكري واسع النطاق الذي اندلع في تموز/ يوليو 2014 بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة.

وقد خلّف النزاع المسلح في غزة عدداً كبيراً من الخسائر البشرية، ناهيك عن ترك عدد من الجرحى يفوق بكثير عدد أولئك الذين لقوا حتفهم من جراء هذا النزاع. أما بالنسبة للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والاقتصاد في غزة فهي هائلة. من ناحية أخرى، كانت الآثار الاجتماعية وآثار الفقر المرتبطة بفقدان الأرواح، والإصابات، وتدمير المنازل، والتشريد وفقدان العمل آثاراً شديدة. وبالتالي، فقد أفضى النزاع في غزة إلى خلق متطلب مالي عاجل وغير متوقع أضيف إلى بنود ميزانية السلطة الفلسطينية للعام 2014. ولن تقتصر الآثار السلبية المترتبة على غياب الدعم الإضافي من الجهات المانحة على عدم تلبية هذه الحاجة الملحة لمعالجة الاحتياجات الفورية المتعلقة بتقديم الخدمات وتلبية الاحتياجات الإنسانية في غزة، بل أنها قد تعمل أيضاً على وضع برنامج الإصلاح الخاص بالسلطة الفلسطينية على المحك، والذي لا تنبع أهميته فقط من كونه الأداة الحاسمة لتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في غزة، بل من كونه أيضاً الأداة الحاسمة لتسيير الإصلاحات والبرامج التنموية التي يدعمها البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويلبي الأساس المنطقي للتمويل التكميلي المقترح في إطار الدورة السادسة من برنامج منح السياسات التنموية المتطلبات التشغيلية لتنفيذ عملية تكميلية في مجال السياسات التنموية. ونظراً للطبيعة العاجلة والملحة، فإن التمويل التكميلي المقترح يتيح للبنك الدولي توفير الدعم في الوقت المناسب بحيث يكون بإمكان السلطات التعامل مع تداعيات النزاع في غزة على وجه السرعة وبصورة حاسمة، كما يضمن أيضاً مواصلة تنفيذ الإصلاحات التي يتم دعمها في إطار الدورة السادسة من برنامج منح السياسات التنموية.

II. أهداف المقترحة

بالإضافة إلى دعم الجهود المبذولة من جانب السلطة الفلسطينية والرامية إلى التخفيف من الآثار التي تركها النزاع الأخير في غزة على النواحي الاجتماعية، والاقتصادية والمالية، فإن هذه المنحة الطارئة التي يتم توفيرها في إطار الدورة السادسة من برنامج منح السياسات التنموية لها نفس أهداف هذا البرنامج ألا وهي دعم عملية تحقيق الأهداف التنموية التالية في سياق خطة التنمية الوطنية للسلطة الفلسطينية: (1) خفض الحجم النسبي للأعباء المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية؛ (2) بناء نظم التوريدات العامة وتعزيز إدارة الميزانية؛ (3) تحسين الجوانب التنظيمية لمناخ الأعمال التجارية.

III. الوصف الأولي

لقد جرى تصميم هذه المنحة التكميلية لغرض التخفيف من الأثر الذي تركه النزاع الأخير في غزة على الأوضاع المالية للسلطة الفلسطينية ولتمكينها من مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الذي جرى دعمه في إطار الدورة السادسة من برنامج منح السياسات التنموية. وسيكون من شأن هذه العملية مساعدة السلطة الفلسطينية في معالجة [الاحتياجات الفورية لقطاع غزة] بينما يتم في الوقت ذاته الحفاظ على مسار جهودها في مجال: أ) تعزيز الوضع المالي للسلطة الفلسطينية، ب) تعزيز إدارة الأموال العامة، بما في ذلك تصميم نظام حديث للتوريدات العامة، ج) تحسين سبل الوصول إلى التمويل لدعم تنمية القطاع الخاص من خلال استحداث إطار قانوني سليم للتأجير. وقد جرت مواءمة مجالات السياسات تلك لتتماشى مع الأولويات المشار إليها في قسم الحاكمية والمؤسسات الوارد في خطة التنمية الوطنية للسلطة الفلسطينية للأعوام 2014–2016.

IV. الفقر والآثار الاجتماعية والجوانب البيئية

الفقر والآثار الاجتماعية

من غير المتوقع أن تترك الإجراءات المدعومة في إطار عملية التمويل التكميلي هذه أية آثار سلبية على الأمد القصير إنما من المتوقع أن تترك آثاراً إيجابية على الصعيد الاجتماعي وعلى صعيد الفقر على المدى المتوسط. في الواقع، من المتوقع أن يكون لهذا التمويل التكميلي أثراً إيجابياً على الفقر وعلى الصعيد الاجتماعي حتى على المدى القصير إذ أن هذا التمويل سيمكّن السلطة الفلسطينية من تنفيذ برامج تعزيز الرعاية الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص تنفيذ خطتها الرامية إلى توسيع المساعدة المالية بصورة مؤقتة لتشمل 20,000 شخص إضافي من الفقراء في غزة، فضلاً عن تقديم المساعدات والخدمات الإضافية لاستعادة سبل كسب العيش للسكان في غزة.

النواحي البيئية

على غرار منحة السياسات التنموية السادسة الأصلية، فإنه سيتم من خلال عملية المنحة التكميلية هذه توفير التمويل الإضافي لتغطية النفقات المتكررة للسلطة الفلسطينية كما أنه لن يكون من شأن تنفيذ الأنشطة الممولة في إطار هذه المنحة ترك أية تأثيرات ملحوظة على بيئة البلد، وغاباته وموارده الطبيعية الأخرى. ولم يترتب على تنفيذ الأنشطة الممولة في إطار أي من الإجراءات السابقة المنفذة في إطار الدورة السادسة من برنامج منح السياسات التنموية أية آثار أو مخاطر بيئية. وسيتم توجيه أنشطة السلطة الفلسطينية والجهات المانحة التي قد يكون من شأنها تشكيل مخاطر بيئية في قطاع غزة من خلال عمليات استثمارية كما سيتم تطبيق السياسات الوقائية ذات الصلة حسب الاقتضاء.

V. التمويل المبدئي

مصدر التمويل	(المبلغ بالمليون دولار أمريكي)
الجهة المقترضة	0
تمويل خاص	
الجهة المقترضة/ متلقي المنحة	
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	41
جهات أخرى (يرجى التحديد)	
المجموع	

VI. جهات الاتصال

البنك الدولي

الشخص المخول بالاتصال: أورهان نيكسك
المسمى الوظيفي: خبير الرئيسي في مجال الاقتصاد.
رقم الهاتف: 5366+253
الفاكس:
عنوان البريد الإلكتروني:oniksic@worldbank.org
الموقع: غزة, الضفة الغربية وغزة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

VII. الجهة المقترضة

الشخص المخول بالاتصال: ليلى صبيح
المسمى الوظيفي: المدير العام, وزارة المالية– دائرة العلاقات الدولية
رقم الهاتف: 02–2978830
عنوان البريد الإلكتروني:lsbaih@yahoo.com, mofirdg@palnet.com

VIII. لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال على:

البنك الدولي
شارع H 1818، مدينة نيو يورك
واشنطن، 20433
هاتف: 458-4500 (202)
فاكس: 522-1500 (202)
الموقع الالكتروني: http://www.worldbank.org/infoshop